مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٤٠٤٧
الثلاثاء، ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد فان والصم . . . . (هولندا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
الأرجنتين	السيدة راميريز
البحرين	السيد آل خليفة
البرازيل	السيد كورديرو
سلوفينيا	السيد تورك
الصين	السيد تشن هواصن
غابون	السيد بنغ
غامبيا	السيد جاغني
فرنسا	السيد ديجاميه
كندا	السيد غراي
ماليزيا	السيد حسمي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هـَين
ناميبيا	السيد أنجابا
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي

جدول الأعمال

إحاطة إعلامية يقدمها فخامة السيد فريدريك ج. ت. شيلوبا، رئيس جمهورية زامبيا

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في بداية الاجتماع، أود أن أحيي وأن أرحب بوجود وزير خارجية البحرين، الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة؛ ونائب رئيس وزراء كندا، الأونرابل هيرب غراي؛ ووزير خارجية غابون، السيد جين بنغ؛ ووزير الدولة بمكتب الشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث بالمملكة المتحدة؛ السيد بيتر هين.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في أفريقيا

إحاطة إعلامية يقدمها فخامة السيد فريدريك ج. ت.شيلوبا، رئيس جمهورية زامبيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أرجو من رئيس المراسم أن يصطحب فخامة السيد فريدريك ج. ت. شيلوبا، رئيس جمهورية زامبيا، إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطحب فخامة السيد فريدريك ج. ت. شيلوبا، رئيس جمهورية زامبيا إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذا الاجتماع سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد فريدريك ج. ت. شيلوبا، رئيس جمهورية زامبيا.

وأود أن أذكر بأنني أفهم أن أعضاء المجلس قد يرغبون في توجيه أسئلة إلى الرئيس شيلوبا بعد تقديم إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة للسيد فريدريك ج. ت. شيلوبا، رئيس جمهورية زامبيا.

الرئيس شيلوبا (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود، أولا وقبل كل شيء، أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير زامبيا للدعم الذي قدمه بلدكم، عن طريق الاتحاد الأوروبي، إلى عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

من دواعي الشرف والسرور الكبير بالنسبة لي أن أخاطب مجلس الأمن في هذا اليوم، فقد جئت حاملا رسالة أمل وسلام من شعب منطقة البحيرات الكبرى بشكل عام وجمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل خاص. إنها منطقة مزقتها في السنوات الأخيرة حروب مات فيها الآلاف من الناس كما تشرد مئات الآلاف غيرهم واضطروا إلى الفرار إلى بلدان مجاورة. ومن بين البلدان التي أصيبت إصابة فادحة في الآونة الأخيرة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي عانت من الحرب منذ آب/أغسطس ١٩٩٨. ولكن يسرني أن أبلغكم بأنه، بعد سنة كاملة من الوساطة من جانب حكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فإن المتحاربين في الكونغو اختاروا طريق السلام لحسم خلافاتهم. ونتيجة لذلك، أسكتت أصوات البنادق. والمذبحة توشك على الانتهاء. وهناك الآن أمل في السلام في الكونغو.

عندما بدأ التمرد في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٨، بذل رؤساء دول المنطقة ومنظمة الوحدة الأفريقية، على الفور، جهودا استهدفت إيجاد تسوية سريعة سلمية للصراع. ومن بين تلك الجهود، مؤتمر قمة "شلالات فيكتوريا" الأول بزمبابوي يومي ٧ و ٨ آب/أغسطس ١٩٩٨؛ ومؤتمر قمة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في بريتوريا بجنوب أفريقيا، الذي عقد يوم ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٨؛ ومشاورات زعماء المنطقة في دوربان بجنوب أفريقيا، التي عقدت يوم ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨؛ ومؤتمر قمة شلالات فيكتوريا الثاني الذي عقد يومي ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

لقد أدرك رؤساء الدول أن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية له بعدان، بعد داخلي وبعد خارجي. لذلك كان من الضروري مراعاة كلا البعدين في حله. وتحقيقا لهذه الغاية، اتفق رؤساء دول المنطقة على المبادئ الأساسية الخمسة الآتية كأساس لحل الصراع: الوقف الفوري للأعمال العسكرية؛ واحترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية ووحدتها وسلامتها الإقليمية؛ وانسحاب القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وضرورة تلبية الشواغل الأمنية لجمهورية

الكونغو الديمقراطية وللبلدان المجاورة؛ وضرورة توسيع نطاق القاعدة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتسهيل إجراء حوار سياسي داخلي تراعى فيه مصالح الشعب الكونغولي برمته.

وفي مؤتمر قمة شلالات فيكتوريا الثاني مُنحت ولاية رئاسة جهد الوساطة الإقليمي وساعدتني في هذا الصدد منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والأمم المتحدة. وجرى التسليم في مؤتمر القمة بضرورة إشراك حركة التمرد الكونغولية في عملية الوساطة إذا أريد لها النجاح. ولتحقيق ذلك أنشئت آلية تَقارب رأستها زامبيا واشترك فيها الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية. وفي ذلك الاجتماع كلف رؤساء الدول وزراء دفاعهم وخبراءهم العسكريين بالاجتماع في أديس أبابا، إثيوبيا، بمقر منظمة الوحدة الأفريقية لوضع مشروع اتفاق لوقف إطلاق النار وصياغة وسائل تنفيذ الاتفاق واقتراح آلية لرصد تنفيذ وقف إطلاق النار. وعقد الاجتماع في أديس أبابا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨.

وعقد بعد ذلك عدد من الاجتماعات للتفاوض على وثائق المشروع والفراغ منه، في لوساكا برئاسة زامبيا وعضوية مسؤولين ووزراء خارجية ودفاع من الدول الأطراف في الصراع، وهي جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا وأوغندا ورواندا وزمبابوي وناميبيا، بالإضافة إلى منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وبالطبع الأمم المتحدة. وجرت استشارة حركة المسيرة الكونغولية من أجل الديمقراطية، وهي الطرف الوحيد من غير الدول في ذلك الحين، وذلك من خلال آلية التقارب التي تم توسيعها في هذه المرحلة لتشمل تنزانيا وجنوب أفريقيا وموزامبيق. وبصفتي رئيس عملية الوساطة أجريت مشاورات عديدة في زامبيا وخارجها مع زعماء المنطقة، في مسعى للتوفيق بين المواقف المختلفة للأطراف واطلعنا في المشاورات على بُعدي الصراع: الجانب الداخلي للتمرد، والجانب الخارجي المتعلق بالشواغل الأمنية، وخاصة شواغل رواندا وأوغندا.

ولكفالة التصدي لبُعدي الصراع معا أنشأ الاجتماع الوزاري الإقليمي الذي عقد في لوساكا يومي ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ فريقي خبراء عاملين. تألف الأول من المتحاربين والأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ورأسته زامبيا ونظر في الوثائق الثلاث التي صيغت في أديس أبابا. والفريق العامل الثاني، الذي رأسته زامبيا أيضا، تصدى لقضية الشواغل الأمنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة.

وخضعت الوثائق لكثير من التمحيص والتشاور بغية الحصول على التنازلات اللازمة والاتفاق في نهاية المطاف. واسمحوا لي في هذه المرحلة أن أقر بشهامة الرئيس لوران ديزيريه كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي أسهم دعمه بقدر كبير في تيسير العملية السلمية.

واعتبارا من آذار/ مارس ١٩٩٩ فصاعدا أشرك المتمردون الكونغوليون في المفاوضات بشكل مباشر. وفي ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩ وبعد اجتماعات مكثفة استغرقت أسبوعين عقدها المسؤولون والممثلون للجماعتين المتمردتين الكونغوليتين وهما حركة تحرير الكونغو والمسيرة الكونغولية من أجل الديمقراطية، والوزراء الإقليميون للخارجية وللدفاع، اعتمدت نهائيا نصوص متفق عليها لاتفاق وقف إطلاق النار؛ وآليات لتنفيذ الاتفاق؛ وجدول زمني للتنفيذ. كما تضمن الاتفاق والآليات طرائق للتصدي للشواغل الأمنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة.

وفي ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ذيل ستة من رؤساء الدول الأطراف في النزاع الاتفاق بتوقيعاتهم في حفل للتوقيع عُقد في لوساكا. وللأسف أن حركة المسيرة الكونغولية من أجل الديمقراطية، بسبب خلافات في داخلها حول من يمثلها، لم تضع توقيعها في تلك المناسبة. وجاءت الخلافات على التمثيل في أعقاب انشقاق أبلغ عنه، في المسيرة إلى فصيلين في أيار/ مايو ١٩٩٩. كذلك آثرت حركة تحرير الكونغو عدم التوقيع على الاتفاق في حينه.

وعهد رؤساء الدول الإقليميون إلي بأن أواصل المشاورات مع الجماعتين أملا في التوصل إلى تفاهم يمكّنهما من التوقيع على الاتفاق. وأسفرت هذه المشاورات التي أجريتها بمساعدة زعماء إقليميين آخرين عن نتائج إيجابية حيث وقّع السيد جان بيير بمبا زعيم حركة تحرير الكونغو على الاتفاق نيابة عن جماعته في آب/أغسطس ١٩٩٩. وفيما يتعلق بالمسيرة الكونغولية من أجل الديمقراطية تم التوصل إلى صيغة

فريدة تضمنت التوقيع على الاتفاق من ٥٠ عضوا مؤسسا للحركة.

وكان توقيع الاتفاق من المسيرة، الذي تم في لوساكا في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٩ يعني بالفعل، ويعني الآن، أن الولاية المعهود بها لزامبيا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ قد بلغت غايتها وتم الوفاء بها. وبدأ النفاذ الكامل للاتفاق بعد ٢٤ ساعة من آخر التوقيعات، وقد بدأت اللجنة السياسية واللجنة العسكرية المشتركة، اللتان أنشأهما الاتفاق، عملهما بالفعل. ولتحقيق ذلك اجتمعت اللجنة السياسية واللجنة العسكرية المشتركة في لوساكا يومي ٢ و ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وحضر الاجتماعين ممثلون لكل المتحاربين في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما عدا حركة تحرير الكونغو التي لم يتمكن ممثلوها من السفر إلى لوساكا بسبب القيود السوقية. وفي البداية واجهت الاجتماع صعوبات تتعلق بتمثيل الفصيلين في المسيرة، في اللجنة السياسية واللجنة العسكرية المشتركة. ويسرني أن أبلغ المجلس أن الاجتماعين توصلا إلى صيغة تسمح بمشاركة الفصيلين.

وفي هذين الاجتماعين للجنة السياسية واللجنة العسكرية المشتركة أقر تعيين اللواء رشيد لالالي، وهو مواطن جزائري، رئيسا للجنة العسكرية المشتركة. كما قدم ممثل منظمة الوحدة الأفريقية إحاطة إعلامية للاجتماع عن أنشطة المنظمة فيما يتعلق بدعمها لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المسائل الأخرى التي بُحثت، ميزانية اللجنة العسكرية المشتركة؛ والهياكل؛ وبرنامج العمل.

ثم إن الاجتماعين منحا زامبيا مركز المراقب الدائم في اللجنتين، السياسية والعسكرية المشتركة. ولذا ظل ارتباط بلدي بعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية مستمرا.

ويأتي عقد اجتماعات اللجنة السياسية واللجنة العسكرية المشتركة بمجرد الحصول على آخر التوقيعات من المسيرة الكونغولية من أجل الديمقراطية، دلالة واضحة على أن تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدأ جديا. ويسرني أن أبلغ بأن الأطراف في اتفاق وقف إطلاق النار قد امتثلت للاتفاق حتى الآن، بما يمكن أن يقال عموما بأن الاتفاق ما زال ساريا.

وإني لعلى يقين من أن تنفيذ العملية، بدعم من المجتمع الدولي، سيسير بسلاسة. وينبغي أن يكون توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، الذي جاء نتيجة مشاورات شاملة بين الأطراف المتصارعة نفسها، بمثابة ضمان للأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا يعني، في رأيي، أنه لم تعد لدى أحد، بما في ذلك الأمم المتحدة، شواغل أمنية أو مخاوف في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأغتنم هذه الفرصة للإشادة بالأمم المتحدة لمشاركتها في جميع مراحل عملية الوساطة ولدورها الداعم منذ بدء عملية الوساطة ولدورها الداعم منذ بدء عملية الوساطة. ونرحب أيضا بسرعة رد فعل الأمم المتحدة بإرسال فريق من ضباط الاتصال العسكريين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعض البلدان المجاورة. فهذا الإجراء يؤكد التزام الأمم المتحدة بكفالة إقرار السلام في ذلك البلد. وأملنا الصادق أن تتم قريبا المراحل الأخرى المتعلقة بنشر أفراد الأمم المتحدة، بما في ذلك إرسال فريق مسح تقني إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبينما نسلم بضرورة تحمل أفريقيا المسؤولية عن مشاكلها فإننا نسلم أيضا بأن المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن الدولي.

وبأخذ هذا في الحسبان أود أن أناشد هذه الهيئة أن ترسل بعثة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقرايطة بولاية وحجم ملائمين لمعالجة المشاكل المعقدة والفريدة في هذا البلد.

ويحدد اتفاق وقف إطلاق النار المهام التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي تشمل نزع سلاح القوات الكونغولية غير الشرعية وكذلك الميليشيات الأجنبية التي ينبغي ترحيلها وإعادة توجيهها وإعادة إدماجها في مجتمعاتها. ولذا فمن الواضح أن مهام بعثة حفظ السلام تتجاوز نطاق المادة السادسة من ميثاق الأمم المتحدة.

ومما سبق ذكره يتضح أنه ينبغي ألا يعلو اعتبار التكلفة المالية فوق أي اعتبار آخر عندما يتعلق الأمر

بتحديد ولاية وحجم قوة حفظ السلام. ولكني لاحظت مع خيبة الأمل أنه كلما تعامل المجتمع الدولي مع موضوعات تخص أفريقيا، كانت التكلفة دائما العامل التحديدي والعقبة أمام تدخل الأمم المتحدة الفعال. وفي مناطق أخرى من العالم حدثت فيها صراعات لم تدخر أي نفقات سعيا وراء السلام. وتحتاج هذه الهيئة الآن إلى أن تفعل نفس الشيء لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفريقيا.

وإذ بدأ الآن تنفيذ الاتفاق على وجه الاستعجال، أود أن أناشد الأمم المتحدة أن تقدم إسهامات سخية للوفاء بالاحتياجات الإنسانية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. فمئات الآلاف من الكونغوليين يعيشون اليوم لاجئين في مخيمات مؤقتة وغير كافية في البلدان المجاورة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها نزحت أعداد أخرى كثيرة من السكان. وتعرضوا لما لا يطاق من المعاناة والإهانة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يكفل تخفيف معاناة إخواننا وأخواتنا الكونغوليين الذين يعيشون لاجئين، وذلك بتوفير الموارد الكافية لتمكينهم من العودة إلى وطنهم والاستقرار فيه.

وبإيجاز، أود أن أرجو من مجلس الأمن جملة أمور منها: أولا، أن يأذن بنشر بعثة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية بولاية وحجم ملائمين، على أساس تقدير الاحتياجات على أرض الواقع، وأن يدعم هذه البعثة؛ وثانيا، أن يبعث على وجه السرعة فريق المسح التقني إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالإضافة إلى فريق موظفي الاتصال العسكري الذي سبق أن أُرسل إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعض الدول المجاورة الأخرى؛ وثالثا، أن يوفر الموارد الكافية لبعثة حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ورابعا، أن يقدم الدعم اللازم والكافي لتيسير عملية الحوار الكونغولي الداخلي؛ وخامسا، أن يساعد في تعبئة المساعدة الإنسانية للاجئين الكونغوليين والأشخاص المشردين داخليا، وتيسير عودتهم وإعادة توطينهم؛ وسادسا، أن يساعد بتوفير الموارد اللازمة لإعادة الإعمار الاقتصادي والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن هناك للأسف تصورا بأن الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن، بطيء في العادة ومتردد في دعم جهود السلم في أفريقيا، بينما يبدو هذا الجهاز أكثر استعدادا عندما يتعامل مع جهود السلام في مناطق أخرى، على الرغم من أن أفريقيا تشكل أكبر جزء في عضوية الأمم المتحدة. لذلك آمل أن يتصرف مجلس الأمن بالتناسب وبالتفهم الواجب في التعامل مع الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر فخامة رئيس جمهورية زامبيا الموقر على إحاطته الإعلامية الهامة وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

أفتح الباب الآن لأعضاء المجلس الذين قد يودون توجيه أسئلة إلى فخامة الرئيس شيلوبا، وللأعضاء الذين يرغبون في التعقيب على ملاحظاته.

الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة (البحرين): في البداية أود أن أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير لفخامة الرئيس فريدريك شيلوبا على عرضه القيم والمفصل بشأن الوضع في أفريقيا. وهو موضوع يشغل جزءا كبيرا من اهتمام مجلس الأمن. كما لا يفوتني أن أشكر جمهورية غابون على مبادرتها بالدعوة إلى هذا الاجتماع.

إن دولة البحرين تقدر كل التقدير الجهود والمساعي الحميدة التي يقوم بها فخامة الرئيس شيلوبا من أجل إعادة الأمن والاستقرار في مناطق مختلفة من القارة الأفريقية، وخاصة جهود الوساطة الأخيرة التي قام بها لتسوية مشكلة الكونغو الديمقراطية التي تكللت بإبرام اتفاق لوساكا الذي وقعته أطراف الصراع، والذي يهدف إلى إجراء المصالحة الوطنية. وفي هذا الخصوص نأمل أن تلتزم جميع الأطراف بالاتفاق، الذي لا بديل عنه، وأن تنفذه تنفيذا كاملا دون تلكؤ لإعادة الأمن والاستقرار إلى تلك المنطقة.

إننا نتطلع إلى أن يصب المجلس جل اهتمامه في الأيام القادمة على نزع فتيل التوتر في أفريقيا وأن يكثف جهوده لوضع خطوات عملية لتسوية النزاعات وإعادة الاستقرار إلى هذه القارة، التي أخذت تعصف بها الصراعات السياسية والعسكرية منذ فترة طويلة.

لقد آن الأوان للمجتمع الدولي لكي يجد الحلول المناسبة للصراعات في أفريقيا وأن يضع حدا لظهور أي أزمات جديدة ولكي يفسح المجال أمام الدول الأفريقية حتى تلتفت إلى تنمية اقتصاداتها وتكريس مواردها الطبيعية والبشرية لمواجهة تحديات القرن القادم.

كما ندعو المجتمع الدولي في الوقت الراهن إلى أن يضاعف دعمه للجهود الإنسانية الرامية إلى تقديم المساعدة اللازمة لتخفيف المعاناة عن اللاجئين والمشردين من المدنيين ضحايا الصراعات العسكرية. وذلك في إطار المقترحات الوجيهة التي تقدم بها منذ قليل فخامة الرئيس في خطابه الهام اليوم أمام مجلس الأمن.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على الفرصة المتاحة لمجلس الأمن ليستمع إلى الرئيس شيلوبا. ويسعدنا على وجه الخصوص أن تجري هذه المناقشة في جلسة مفتوحة للمجلس. ومن المهم أن يتمكن القسم الأوسع من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من الاستماع إلى آراء مشاركين أساسيين بشأن المسائل الهامة المدرجة في جدول أعمال المجلس.

ونحن ننضم إلى زملائنا في الإشادة بجميع من أسهموا في التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار. والرئيس شيلوبا وحكومة زامبيا يستحقان شكرا خاصا على جهودهما.

وما فتئت زامبيا والرئيس شيلوبا خاصة يضطلعان منذ سنوات عديدة بدور هام جدا ومحمود في عملية السلام في الجنوب الأفريقي.

(تكلم بالانكليزية)

إن إبرام اتفاق السلام نبأ طيب لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكان طبعا محل ترحيب حار في مجلس الأمن. وهو يتصف بأهمية حيوية بالنسبة لتحقيق الاستقرار في وسط أفريقيا وجنوبها. ويجب الآن ترجمة اتفاق السلام إلى واقع، وسيضطلع شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية طبعا بدور رئيسي. وكندا تشجع بقوة جميع الكونغوليين على أن يشاركوا مشاركة كاملة في الحوار الوطني.

وعلى المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يسهم أيضا إسهاما هاما. والواقع أن الاتفاق يتطلب الاضطلاع بدور كبير في صنع السلام. ونحن نشجع الأمين العام على أن يبقي المجلس على علم وثيق بما يخطط له، وبالطبع على أفكاره بشأن الخيارات التي يمكن أن تعتمدها الأمم المتحدة لدعم تنفيذ اتفاق لوساكا. ومن بين التحديات التي تظهر في وقت مبكر والتي يحتاج المجتمع الدولي إلى أن يتصدى لها تحدي تقديم المساعدة في عودة قرابة ٠٠٠ ٧٠٠ نسمة مشردين في الداخل وإعادة دمجهم في المجتمع، وعودة ما يقدر بـ ٠٠٠ ٣٠٠ إلى ديارهم بعدما لجأوا إلى بلدان مجاورة.

والمهم الآن كفالة وصول موظفي المساعدة الانسانية بسلام ودون إعاقة كي يتسنى البدء بتلبية احتياجات السكان المتضررين. والمهم أيضا أن يركز المجتمع الدولي اهتمامه على تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق جهود مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وتسريح الجنود، لا سيما تسريح الأطفال العديدين بينهم.

وأرجو من الرئيس شيلوبا أن يزودنا بآرائه فيما يتعلق بالإطار الزمني لنشر عملية حفظ السلام. متى يعتقد الرئيس شيلوبا أن نشر حفظة السلام سيكون مجديا وضروريا؟

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن تقدير فرنسا العميق للرئيس شيلوبا، رئيس زامبيا، على جهوده الدؤوبة من أجل إبرام اتفاق السلام لجمهورية الكونغو الديمقراطية. إن مجلس الأمن والأمم المتحدة عموما غالبا ما يناشدان المنظمات الإقليمية أن تتحمل المسؤولية الرئيسية؛ وهذا ينطبق بصورة خاصة على أفريقيا. وثمة منظمة إقليمية، هي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تتحمل إلى جانب رئيس زامبيا المسؤولية كاملة عن كفالة تحقيق اتفاق فيما بين أطراف الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومجلس الأمن يعترف على النحو الواجب بأهمية اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار.

ولكن إلى جانب المسؤولية التي تتحملها أفريقيا، فإن لمجلس الأمن والأمم المتحدة سبلهما ووسائلهما لدعم الجهود الأفريقية، لا سيما الجهود التي يبذلها الرئيس شيلوبا، رئيس زامبيا. فبعد التوقيع على اتفاق لوساكا، سارع مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار. والآن يجب تنفيذ ذلك القرار. والأمم المتحدة سبق أن أرسلت موظفي اتصال إلى عواصم الموقعين على الاتفاق وإلى مقر اللجنة العسكرية المشتركة. ولم يكن ذلك سوى المرحلة الأولى؛ ومثلما قال الرئيس شيلوبا، يجب أن يكون بوسعنا أن ننشر في وقت قريب بعثة لتقييم الأوضاع، وأن نوفد مراقبين لوقف

إطلاق النار، وأن نبدأ النظر بنشاط في تنفيذ المرحلة الثالثة، مثلما يرغب الرئيس شيلوبا: أي نشر قوة حقيقية لحفظ السلام.

وفيما يتعلق بفرنسا، قال الرئيس جاك شيراك في نهاية آب/أغسطس، ثم أكد رئيس الوزراء، السيد ليونيل جوسبين، مجددا أمام الجمعية العامة أمس، إن فرنسا على استعداد لتقديم الدعم الكامل لقوة حفظ السلام هذه في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إننا نتفق مع الرئيس شيلوبا أنه لأمر طيب أن يتمكن مجلس الأمن بسرعة من اتخاذ إجراء مثلما فعل بشأن أزمات من قبيل الأزمتين في كوسوفو وتيمور الشرقية. ولكن في الوقت نفسه، يجب أن يكون المجلس على استعداد للعمل وأن يكون قادرا على العمل بنفس السرعة فيما يتعلق بالصراعات الجارية في أفريقيا.

لدي سؤال أوجهه إلى الرئيس شيلوبا. بما أن اللجنة العسكرية المشتركة قد أنشئت الآن، وبما أن جميع الأطراف سمت ممثليها فيها الآن، فهل باستطاعة اللجنة أن تبدأ بالتحقيق في المعلومات عن تحركات القوات في بعض أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، فتلك التحركات قد تؤثر على التنفيذ الكامل لاتفاق لوساكا؟

السير جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أيضا أن أعرب عن امتناني لفخامة الرئيس شيلوبا على مجيئه إلى المجلس وتقديمه إحاطة إعلامية تركز على جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكنه يوجه انتباهنا أيضا إلى ضرورة أن يولي المجلس اهتماما خاصا لما يجري في أفريقيا حاليا، ولكيفية إسهام المجلس.

ونود أيضا أن نهنئ الرئيس شيلوبا على دوره الرائد مع عدد من الزعماء الأفارقة للتصدي مباشرة لمشكلة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى ممارسته دبلوماسية شخصية على مستوى رفيع ونوعية رفيعة.

إن عملية لوساكا أساس ما يتمنى مجلس الأمن أن يفعله الآن إزاء مشكلة جمهورية الكونغو الديمقراطية. والرئيس شيلوبا قدم لنا عددا من المقترحات الهامة التي كانت تدور في أذهاننا بالفعل، عما ينبغي أن تكون عليه الخطوة التالية. وإنني متأكد من أن المجلس سينظر في هذه الاقتراحات. وكمثال على اهتمام أعضاء المجلس، عقد رئيس وزراء المملكة المتحدة ورئيس جمهورية فرنسا اجتماعا خاصا أمس اتفقا فيه على أن منطقة البحيرات الكبرى تتصف بأهمية عالية بالنسبة لبلديهما. ووفقا للنهج المشترك الذي تنتهجه المملكة المتحدة وفرنسا إزاء أفريقيا، فإننا سنسهم في وضع حل لمشاكل المنطقة.

إلا أن الرئيس شيلوبا أشار وأحسن الإشارة إلى أن مجلس الأمن لم يتصد في أغلب الأحيان بسرعة أو بنجاح للصراعات في أفريقيا. وأريد أن أقول للرئيس شيلوبا ولجميع أصدقائنا الأفارقة إن المجلس لا يفتقر للإرادة من أجل التصدي لمشاكل أفريقيا أو للإمساك بتلابيب مشاكل أفريقيا. فثمة حاجة إلى العمل مع زعماء أفريقيا وإلى وجود هيكلية لما نفعله في التصدي لمشاكل أفريقيا. فهي قارة شاسعة فيها شتى أنواع المشاكل في مختلف مناطقها. ومواقف الزعماء الأفارقة أنفسهم ليست دائما موحدة في القارة بأسرها.

ويتعين على مجلس الأمن أن يراعي الحقائق المحيطة بما نفعله. فإذا تعين إنشاء قوة لحفظ السلام أو القيام بعملية منسقة بشأن مشكلة مثل مشكلة جمهورية الكونغو الديمقراطية، يتعين علينا أن نعرف تفاصيل الحالة وماذا سنفعل وماذا ستقدم بلدان المنطقة. وتريد برلماناتنا وشعوبنا أن تعلم كم ستبلغ التكاليف ومتى سيكون بامكاننا إنهاء عملنا وتسليم المسؤولية إلى قادة المنطقة.

ولذا هناك اعتبارات عملية وواقعية ينبغي لنا أن ننظر فيها، فضلا عن التعبير عن رغبتنا في رؤية القارة الأفريقية بقدر أكبر من السلام، وتسعى إلى تحقيق المزيد من الازدهار - بنجاح - وقادرة على إدارة شؤونها بصورة أفضل.

وفي ضوء ذلك، وعند النظر إلى الخطوات المقبلة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية أود أن أضيف سؤالين إلى قائمة أسئلة الرئيس تشيلوبا. أولا وقبل أي شيء، علينا أن نضمن بأن تظل أطراف الصراع متمسكة ببنادقها، وأن تظل موجودة في اللجان، وأن نضمن وفائها بما أعلنته عن التزاماتها العامة والسياسية. فهل يعتقد الرئيس تشيلوبا بوجود دور يمكن أن تضطلع به الأطراف الخارجية، وبخاصة مجلس الأمن، في جعل جميع الأطراف

في الاتفاقية تلتزم بمسؤولياتها؟ وهل يريد أن يرى تدابير تتخذ باستمرار من خارج القارة ومن جانب مجلس الأمن، أو أنه يفضل أن تكون الريادة للدبلوماسية الأفريقية بشأن هذا البند الخاص وهو جعل أطراف الصراع تتقيد بالتزاماتها؟

ثانيا، وبغية متابعة موضوعي المتعلق بالهيكل، هل يعتقد بوجود دور لمؤتمر دولي، نظرا لأننا نريد أن نرى الازدهار - الاقتصادي والاستقرار السياسي وقد ترسخا في المنطقة - كما اقترحت فرنسا مثلا قبل وقت طويل يجمع بلدان منطقة البحيرات الكبرى ويضع استراتيجية طويلة المدى لما نريد أن نفعله جميعا إزاء منطقة البحيرات الكبرى ولحل مشكلة جمهورية الكونغو الديمقراطية على وجه الخصوص؟ فإذا كان الحال كذلك، فهل هناك من توقيت محدد لهذا المؤتمر الذي ينسجم فعلا مع جهود وعمليات قيادات المنطقة؟

السيد شن هواصن (الصين) (تكلم بالصينية): اسمحوا لي بداية من فضلكم، أن أرحب باسم الوفد الصيني بالرئيس تشيلوبا وأن أشكره على الإحاطة الإعلامية التي قدمها بشأن الحالة في أفريقيا. وأننا نعرب عن تقديرنا للمقترح الذي قدمته غابون والمتعلق بعقد هذه الجلسة المفتوحة، التي رتبها رئيس المجلس.

لقد أولت الصين دوما أهمية لمسألة أفريقيا، وأيدنا على الدوام المطالب العادلة والمقترحات المعقولة للشعوب الأفريقية، وأننا نؤيد فكرة أن تبذل الشعوب الأفريقية جهودها الذاتية لتعزيز استقرارها السياسي وازدهارها الاقتصادي. وكذلك نؤيد البلدان الأفريقية في جهودها لتعزيز وحدتها وتوطيد تعاونها الإقليمي.

ونرى دوما أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يزيد من مدخلاته بشأن أفريقيا وأن يتعاون - بطريقة ملموسة مع جهود المنظمات الإقليمية الأفريقية.

وتقدر الصين تقديرا كبيرا ما قام به الرئيس تشيلوبا وإسهامه فيما يتعلق بمسألة جمهورية الكونغو الديمقراطية. فلولا جهوده الدؤوبة ومهاراته الرفيعة في التوسط، لما أمكن التوقيع على اتفاقية لوساكا.

ونرى أنه يتعين على الأمم المتحدة وعلى المجتمع الدولي أن يوليا اهتماما أكبر لمسألة جمهورية الكونغو الديمقراطية. فجمهورية الكونغو الديمقراطية تشكل قلب أفريقيا، وأي صراع ينشب في هذا البلد لا يؤثر فقط على منطقة البحيرات الكبرى، بل يؤثر أيضا على السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية ككل. وأن التوقيع على اتفاقية لوساكا يشكل بداية عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلا أن التنفيذ الكامل لهذه الاتفاقية سيكون عملية صعبة. فهو يحتاج إلى المشاركة النشطة من جانب المجتمع الدولي ومجلس الأمن. وفي رأينا إذا لم يستثمر المجتمع الدولي ومجلس الأمن الآن الموارد المادية والبشرية اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع، فإن الصراع يمكن أن يندلع مرة أخرى، وسنواجه تكاليف باهظة وأكثر مأساوية.

لقد أحطنا علما بالنقاط الست التي عرضها الرئيس تشيلوبا في نهاية بيانه. ونعتقد أنها تستحق اهتمامنا ودراستنا.

السيد بنغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): وأنا بدوري، وباسم غابون، أود أن أشكر الرئيس فردريك تشيلوبا على البيان الهام الذي أدلى به لتوه أمام المجلس وعلى جهوده التي لا تلين من أجل تشجيع تسوية تفاوضية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الوقت نفسه أود أن أشكر جميع الذين ساعدوا الرئيس فردريك تشيلوبا على تحقيق هذه النتائج. ويتضمن هؤلاء رؤساء دول المجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وغيرهم في أفريقيا الوسطى، وأولئك الذين عملوا علانية وأولئك الذين عملوا من خلال الدبلوماسية الهادئة. وأود أن أشير أيضا إلى أن منظمة الوحدة الأفريقية وأمينها العام، السيد سالم أحمد سالم، قد شاركا أيضا في العملية التفاوضية بكاملها.

وتتفق غابون تماما مع النقاط التي أثارها السيد تشيلوبا. ولهذا السبب أيدنا في مجلس الأمن مجيء رئيس زامبيا ليتكلم هنا اليوم. ويسرنا أن بيانه قد أسهم مساهمة كبيرة في فهم المشكلات المتصلة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث، ولأول مرة في تاريخ أفريقيا، نرى ما يزيد عن عشرة بلدان تقريبا تشارك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في صراع رئيسي. ومن المُلِح الآن أن يضطلع مجلس الأمن بإلقاء نظرة على الطرائق العملية التي تتضمنها عملية حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل حماية المنجزات التي أوجزها لنا لتوه رئيس جمهورية زامبيا.

وترحب غابون بالمقترحات التي قدمها الأمين العام في هذا الصدد وتأمل بأن يتمكن المجلس من ترجمة هذه التوصيات إلى واقع عملي. فالرأي الأفريقي، الذي يتابع بحرص ما يضطلع به مجلس الأمن في أماكن أخرى من العالم، قد يجد صعوبة كبيرة في فهم تباطؤ المجلس في إنشاء عملية لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولقد فهمنا من البيان الذي أدلى به الرئيس تشيلوبا المشاعر التي تنتاب البلدان الأفريقية. وهذه المشاعر يجري تشاطرها على نطاق واسع، وكما أشرت في وقت سابق، أظن أن جميع رؤساء الدول قد قدموا إسهامات من أجل أن يروا أن المفاوضات المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية والتي اضطلع بها تحت إشراف القيادة الراسخة للرئيس تشيلوبا ستتاح لها فرصة تحقيق نتائج إيجابية.

ولدينا الآن تلك النتائج، ونرى أن الرسالة واضحة، حيث ترد من جميع المشاركين في الصراع. ونحن ننتظر اتخاذ مجلس الأمن إجراء عاجلا بالقدر نفسه بشأن ذلك البلد.

إلا أن هذا الإجراء يتعلق أيضا باللاجئين والمشردين. وهناك إحساس بأن جميع اللاجئين والمشردين لا يولون الأهمية نفسها. فأفريقيا اليوم بها أكبر عدد من المشردين واللاجئين إذا نظرنا فقط إلى العمليات الإنسانية. ومن الناحية الإنسانية فقط، لوجدنا أن اللاجئ الأفريقي لا يجد الاهتمام نفسه الذي يلقاه اللاجئون في القارات الأخرى.

السيدة راميرز (الأرجنتين) (تكلمت بالاسبانية): أولا وقبل كل شيء أود أن أتقدم إليكم بالشكر، يا سيادة الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة لمجلس الأمن لتمكين جميع أعضاء المنظمة من الاستماع إلى السيد فردريك شيلوبا، رئيس جمهورية زامبيا. وللسبب نفسه أشكر ممثل غابون على اتخاذه المبادرة.

بادئ ذي بدء، إن المعلومات التي تلقيناها للتو بالغة الأهمية، لأن الرئيس شيلوبا يضطلع بدور أساسي في عملية السلام. ويكن وفدنا تقديرا كبيرا لجهوده في عملية لوساكا. ونحن نعلم أن الرئيس شخصيا قام بدور هام في التوصل إلى حل سلمي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ثانيا، نحن نرى أن ما قاله كان ملائما وفي أوانه، حيث أنه يوفر توجيها واضحا لمجلس الأمن.

لقد عدد الرئيس شيلوبا ستة عناصر ينبغي للمجلس أن يضعها بعين الاعتبار. وأود بصفة أساسية أن أشير إلى ثلاثة منها، لا سيما العنصر الأول. فقد تحدث الرئيس شيلوبا عن ضرورة وجود "ولاية ملائمة". وجميعنا يعلم أن "الولاية الملائمة" تمثل مفتاح نجاح أية عملية لحفظ السلام. وقال السيد شيلوبا أيضا إن الآثار الإنسانية من بين العناصر الهامة التي ينبغي النظر إليها بعين الاعتبار.

والعنصر الثالث الذي أود التركيز عليه هو ضرورة تعاون المجتمع الدولي في إعادة تعمير جمهورية الكونغو الديمقراطية اقتصاديا. وبما أن ذلك أمر قاله شخص يعرف أكثر من أي شخص آخر التجربة المريرة للبلد ومدى تعقد العمل الذي يتعين القيام به، لا نرى أن بوسع المجلس أن يغض النظر عنه.

ورد فعلي الأولي على ما قاله هو أن هناك مهمة معقدة للغاية ماثلة أمامنا تستدعي بذل جهد مشترك كبير، ليس من جانب القادة الأفريقيين وحدهم، وإنما من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أيضا. وسيتعين علينا جميعا القيام بدور في هذه المهمة. ونحن إذ نساعد جمهورية الكونغو الديمقراطية، فسوف لا نساعد على تهدئة الوضع في المنطقة كلها فحسب، بل في أفريقيا قاطبة.

وأخيرا، أود أن أسأل الرئيس شيلوبا عما يرى أنه يمثل العناصر الرئيسية لإحلال السلام الدائم في منطقة البحيرات الكبرى.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى زملائي في التقدم بالشكر إلى الرئيس شيلوبا على انضمامه اليوم إلى المجلس وعلى تقديمه هذا العرض الشيق لجهوده السابقة وللإنجازات التي تحققت حتى اليوم في هذا المشروع الهام للغاية، ولمشاطرته آراءه واقتراحاته بشأن توجه مسار العمل في المستقبل. وأود أيضا، كما فعل جميع زملائي من قبلي، أن أشكره وأن أعرب له عن تقديرنا لالتزامه وتفانيه - بل في الواقع، لصلابته - في المضي قدما بهذه العملية خلال أوقات عصيبة جدا. وأعتقد أننا جميعا هنا في المجلس نعلم ونقدر ما أبداه من التزام.

وأود أن أدلي فقط بتعليقين، ومن ثم لدي بعض الأسئلة المشابهة لبعض ما طرحه الزملاء من أسئلة. أولا، أود أن أقول إنه فيما يتعلق بالولايات المتحدة، لفتت نظري بوجه خاص ملاحظات السفير غرينستوك بشأن مسألة الولاية العملية والواقعية التي تطلبها نظمنا السياسية الوطنية، بما يشمل، في حالتنا الكونغرس. وفيما يتعلق بأية عملية لحفظ السلام فإن الأمر هو على هذا النحو، وسيكون الأمر كذلك بالنسبة لمسألة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومن المسائل الأخرى التي تواجه مجلس الأمن دائما مسألة علاقته بالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتنسيقه معها. وهذا موضوع لن يكون جديدا على الرئيس شيلوبا، وهو أمر أثرناه مرارا في المجلس: أي، اتباع طريقة أفضل، من وجهة نظر المجلس، لإقامة تفاعل وتنسيق وثيقين، لا سيما مع جهود منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وفي اعتقادي أن وجود الرئيس شيلوبا معنا اليوم يمثل خطوة طيبة جدا في تلك الوجهة.

وفيما يتعلق بالخطوات التالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في رأينا أن من الضروري إيفاد بعثة التقييم الفني في أقرب وقت ممكن، لأننا نعتقد أن ما نحتاجه الآن هو تقييم واقعي للغاية للحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى يتسنى اتخاذ قرار بشأن نشر موظفي الارتباط الذين أُذن بإيفادهم بالفعل. وقد نُشر بعضهم، كما ذكر الرئيس شيلوبا، ولم ينشر البعض الآخر، ويتعين علينا أن نتيقن من أن الحالة الأمنية تبرر نشر المزيد منهم داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، لأن المجلس والأمين العام سيقومان بإرسال هؤلاء الأفراد إلى مناطق من جمهورية الكونغو الديمقراطية لم يتم التحقق من الحالة الأمنية فيها في الماضي، وهذا تعبير مخفف، وفي الماضي القريب جدا، بل وفي الحالة الراهنة.

وشأني شأن العديد من زملائي، يهمني جدا أن أعرف آراء الرئيس شيلوبا عن اللجنة العسكرية المشتركة وما ستكون عليه الخطوات المقبلة، والتحديات التي تواجهها الآن بعد أن تمت الموافقة على عضويتها.

وفيما يتعلق بموضوع آخر، يمثل كذلك نزع سلاح الأطراف من غير الدول في جمهورية الكونغو الديمقراطية موضوعا ذا أهمية بالغة. هل لدى الرئيس شيلوبا أية نصيحة أو ملاحظات يشاطرنا فيها بشأن الكيفية التي قد تنجح بها عملية نزع السلاح؟ وأيضا، هل لديه أية تعليقات عن الكيفية المزمع بها استمرار الحوار الوطني داخل الكونغو، الذي يمثل جزءا من اتفاق لوساكا العام؟ وقد تلقينا مؤخرا زيارة من وزير العدل في جمهورية الكونغو الديمقراطية أخبر المجلس فيها بأن تلك العملية تحرز تقدما، إلا أن أية تعليقات قد يحلو للرئيس شيلوبا الإدلاء بها بشأن ذلك الموضوع ستكون موضع الترحيب.

وسأختتم كلامي بالتقدم مرة أخرى بالشكر للرئيس شيلوبا على العمل الذي قام به في الماضي وعلى استمرار التزامه الذي نتوقعه بهذا المشروع البالغ الأهمية.

السيد جاغني (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يعرب عن عميق امتنانه للرئيس شيلوبا على جهوده الدؤوبة التي أدت إلى تحقيق طفرة في السعي لإحلال سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إننا متفقون جميعا على أن الأمل في السلام متوفر، لكن هذا لا يعني أننا ينبغي أن نكتفي بما تحقق. هذه فقط بداية النهاية وبدون الموارد الضرورية التي يقدمها المجتمع الدولي لتعزيز هذه المنجزات الأولية لا يمكننا أن نتصور كيف يمكن للعملية أن تنتهي بنجاح.

ونحن واثقون، مع وجود الرئيس شيلوبا اليوم ومعه رسالة أمل إلى مجلس الأمن، بأن التعاون الذي تمس الحاجة إليه بشدة بين مجلس الأمن وأفريقيا ستتعمق جذوره الآن. ويمكننا القول دون خوف من الوقوع في التناقض بأن المجلس، بعد أن استمع من الرئيس شيلوبا وهو يتكلم باسم أفريقيا، لن يتردد هذه المرة وسيمد إلينا يد المساعدة بروح التضامن الدولي الحقيقية لتبديد أي فكرة بأن المجلس مصاب بالملل من مشاكل أفريقيا.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، يعرب وفدي عن تقديره لكم لعقد هذا الاجتماع المفتوح للمجلس بغرض الاستماع إلى فخامة الرئيس شيلوبا، بشأن موضوع بالغ الأهمية لأعضاء المنظمة. وماليزيا تعتبر عقد هذه الاجتماعات المفتوحة للمجلس إسهاما هاما في عملية الانفتاح والشفافية في عمل المجلس، وخطوة نرحب بها في عملية المشاورات المتزايدة من جانب المجلس.

يود وفدي أيضا أن يعرب عن عميق شكره وتقديره للرئيس شيلوبا، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن مسألة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويعبر له عن تأييده القوي المستمر لجهوده التي لا تكل لإيجاد حل سلمي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وماليزيا تعتبر اتفاق لوساكا، أو عملية لوساكا، عنصرا حاسم الأهمية لاستعادة السلم والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بل في منطقة أفريقيا الوسطى كلها. وماليزيا تؤكد مجددا تأييدها للتوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار بين مختلف أطراف الصراع. ونأمل أن يتحقق، بإصدار القرار ١٢٥٨ (١٩٩٩)، انتشار مبكر للأفراد العسكريين والمدنيين التابعين للأمم المتحدة الذين يبلغ عددهم ٩٠ فردا في المنطقة. ونتطلع إلى إحراز المزيد من التقدم في عملية إنشاء بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال المرحلة التالية، استنادا، بطبيعة الحال، إلى توصيات الأمين العام - وهي بعثة ستكون لها ولاية مناسبة وحجم مناسب، بعثة يتسنى إنشاؤها بسرعة مثلما حصل في مناطق الصراع الأخرى.

استمعنا باهتمام وانتباه بالغين إلى الرئيس شيلوبا، وعلى وجه الخصوص إلى النقاط الست التي أبرزها، ونحن واثقون بأن المجلس سيدرسها بالجدية التي تستحقها بوضوح.

في الختام، أود أن أسأل الرئيس شيلوبا عما اذا كان متفائلا بأن من الممكن أو العملي تسريح أفراد "إنتراهاموي" وتجريدهم من السلاح في الفترة المحددة وقدرها ستة أشهر، بالنظر إلى التوقع العام بأن مهمة تفكيك الحركة وتسريح أفرادها ستكون بالغة الصعوبة.

السيد تورك (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): إننا نشعر بالامتنان - مثل سائر أعضاء مجلس الأمن - لفخامة السيد فريدريك شيلوبا، رئيس زامبيا، للإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم. إن المجلس يدرك أهمية الدبلوماسية التي مورست على مستوى رؤساء الدول في أفريقيا، ونحن لا نزال نتابع بعناية، بأمل وترقب كبيرين، التقدم المحرز بقيادة الرئيس شيلوبا. ونشعر بالامتنان لأن تلك العملية نجحت، ونتمنى إحراز المزيد من النجاح.

إن الفرصة التي أتيحت اليوم فريدة من نوعها لأكثر من سبب. فمجلس الأمن دخل مرحلة يبدو فيها أن وحدة أعضاء المجلس وعوامل أخرى تسهم في إمكانية نجاح عمل المجلس، ومن الواضح لجميع أعضاء المجلس ولغيرهم أن المجلس لن ينجح، أو لن ينجح نجاحا تاما، إلا إذا ساعد على حل المشاكل الأساسية الأربع في أفريقيا اليوم، وإحداها - وربما تكون أكبرها - الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لذلك، فإننا نرحب كثيرا بهذه الفرصة للاستماع إلى آراء وتعليقات الرئيس شيلوبا، التي ستلهم مجلس الأمن في عمله مستقبلا.

إن المهام التي لا تزال بحاجة إلى القيام بها فيما يخص الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يمكن أن تقسم إلى مجموعات عديدة، يمكن تحديد بعضها بأنها مهام قصيرة الأجل. وهذه تتعلق بوزع ضباط اتصال، وهي عملية بدأت ونأمل أن تستمر بنجاح. والأخرى تتعلق بالتشغيل الكامل للهيئة العسكرية المشتركة، حيث ما يزال يتعين تعيين عضوين فيها. ونأمل أن يعين الممثلون الباقون، وأن يتعزز وقف إطلاق النار، وأن تساعد البلدان المجاورة في تلك العملية. وهذه هي كل المهام القصيرة الأجل.

في الوقت نفسه، كما ذكر أعضاء كثيرون في المجلس، سيكون على المجلس أن ينظر في العمل الضروري لإنشاء بعثة مناسبة لحفظ السلام في الوقت المناسب، وسيعود المجلس إلى دراسة هذا الأمر بالتأكيد في الوقت المناسب قريبا.

هناك أيضا مهام طويلة الأجل لا بد من التأمل فيها. لقد تكلم آخرون عن مؤتمر إقليمي يوفر إطارا قويا واسعا للتعاون مستقبلا في المنطقة ويكفل أن يصبح السلام، بمجرد استتبابه، سلاما لا يمكن الرجوع فيه. وأود أن أضيف أن هناك طائفة واسعة من المهام المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، والتحقيق في المذابح التي ارتكبت في الماضي القريب، وجميع المهام الأخرى التي ستساعد على تعزيز السلم على أساس طويل المدى.

أخيرا أود، مثل أعضاء آخرين كثيرين بمجلس الأمن أن أقول إن المجلس بحاجة إلى تعاون أكثر وأقوى مع منظمة الوحدة الأفريقية. لقد عقدنا اجتماعات بالغة الفائدة في الماضي مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ونحن نحتاج إلى إجراء اتصالات مشابهة في المستقبل. لقد أجرينا في الماضي، ونجري اليوم، تبادلا مثمرا جدا للآراء مع رئيس دولة بلد أفريقي. وهذه

الممارسة ينبغي أن يرحب بها وينبغي أن تكرر كثيرا بقدر الإمكان.

السيد كورديرو (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، نشكركم على دعوتكم لهذا الاجتماع ونعرب عن عميق تقديرنا للرئيس شيلوبا على تفضله بالحضور ومشاطرته أعضـــاء مجلس الأمن أفكاره، وعلى إحاطة المجلس علما بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية. ونحن نعتبر من المناسب أن يكون هذا الاجتماع اجتماعا مفتوحا لمجلس الأمن، حتى يمكـــن لجميع أعضاء الأمم المتحدة تشاطر المعلومات المقدمة.

إننا نشكر الرئيس شيلوبا على الدور الذي اضطلع به، بالاشتراك مع زعماء المنطقة، في الجهود الرامية إلى تحقيق السلم في منطقة البحيرات الكبرى، وعلى وجه الخصوص في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إننا نعتبر اتفاقات لوساكا ونتصورها كنقطة بداية لعملية لإحلال السلام في المنطقة وللتعمير وإعادة التأهيل والتنمية، سيكون على المجتمع الدولي كله أن يساهم فيها وأن يؤدي فيها دورا فعالا.

لقد تابع مجلس الأمن العملية باهتمام حتى الآن، واستجاب فعلا بإرسال ضباط اتصال، وبقرار بإرسال بعثة مسح فنية إلى المنطقة.

وبالنسبة إلى الخطوات التي ينبغي اتخاذها في المستقبل، فإن العناصر الستة التي أبرزها فخامته مصدر إلهام وسيضعها مجلس الأمن في اعتباره دائما.

ونحن نشارك تماما فـــي الرأي الذي أعرب عنه معاليه بأنه لا يوجد داع لأن يكون مجلس الأمن أقل فعالية في معالجة وحل نزاع في أفريقيا، من فعاليته بالنسبة لمناطق أخرى من العالم.

ولدينا سؤالان محددان نطرحهما على الرئيس، وهما في الواقع يشملان إلى حد بعيد الأسئلة التي وجهها من قبل ممثلون آخرون.

فنحن نود أن نعرف النقـــاط العاجلـــة على جدول أعمال اللجنة السياسية واللجنة العسكرية المشتركة. ونود أن نعرف أيضا من الرئيس تصوره للخطوات الأولى التي يلزم اتخاذها بالضرورة لكي يعقد المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في المستقبل القريب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود الآن أن أتوجه بسؤال إلى الرئيس شيلوبا بصفتي ممثل هولندا.

لقد أشار عدد من أعضـــاء المجلس إلى التمييز بين الـــدور الأفريقي والدور غير الأفريقي، وواضح أن بعض المهام يفضل أن تقوم بها أفريقيـــا ذاتها، بينما هنـــاك واجبـــات أخرى قد يكون من الأفضل تركها بيد أطراف خارجية وأود أن أتوجه بسؤال يتعلق بهذا التمييز.

فعلى أساس خبرتنا مع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أصبحنا متعودين إلى حد ما علـــى التفكير من منطلق حفظة السلام الأفريقيين الممولين جزئيا من بلدان مانحة غير أفريقية. وسؤالي هو عما إذا كـــان هذا هو التقسيم الوحيد المتوخى للعمل. فإذا نظرنا إلى تشكيل القوة المتعددة الجنسيات التي يجري تجهيزها الآن للعمـــل فـــي تيمور الشرقية نجد الصورة مختلفة إلـــى حد ما. فالتركيز هنالك على المنطقة، بالتأكيد، ولكن القوة المتعددة الجنسيات لتيمور الشرقية ستكون في النهاية عملية مشتركة بين القارات بالفعل.

فهل يسمح الرئيس شيلوبا بالتعليق على ذلك؟ فهو قد دعا إلى توفير موارد إضافية ولكنه لم يذكر الأفراد. فهل تتصور البلدان الأفريقية عموما، والأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا بوجه خاص، قوات لحفظ السلام تتألف من أفراد أفريقيين، أم أن تشكيل القوة مسألة مطروحة للنقاش؟

والآن أستأنف عملي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثـــل جمهورية زامبيا للرد على التعليقات والأسئلة.

الرئيس شيلوبا (تكلم بالانكليزية): في بداية الرد على الملاحظات والأسئلة الكثيرة التي أثارها ممثلو الحكومات المختلفة اسمحوا لي أن أقول بلا فخر إنني كنت هنا قبل ٢٦ عاما. وكنت رجلا نقابيـــا ولكن كنت عضوا في وفد حكومتي.

وأقول هذا لمحاولة بيان وتأكيد مدى صعوبة توقع انتهاء أي صراع فور التوقيع على اتفاق. فالواقع أننا شهدنا في بعض الصراعات مواطنين آخرين من العالم يحصلون على جائزة نوبل للسلام بينما لا تزال الصراعات محتدمة. وكنت أظن بعد حصولهم على جائزة نوبل للسلام أن تترك تلك الصراعات لحكم التاريخ، لكنها ظلت باقية. وذهبت جوائز نوبل للسلام في طريق، وسلكت عملية السلام طريقا آخر.

وأقول هذا في محاولة لإخبار المجلس إننا لا نستطيع القول إننا في أفريقيا وحدها لا يمكن أن نطمئن. ففي عام ١٩٧٣ وقع فعلا حدث درامي. فقد كنت في الجمعية العامة عندما أتى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، يحمل غصن الزيتون. وقدمه إلى الإسرائيليين وقال: إنني على استعداد للتفاوض على السلام مع إسرائيل. ولكنهم لو رفضوا..." ووضع يده على الجيب الذي يحمل فيه بندقيته وقال "فسوف أقدم لهم هذه البندقية".

ولا تزال هذه المشاكل مستمرة. فقد وقع اتفاق واي ريفر وهناك اتفاقات أخرى قيد الإعداد، ولا تزال تلك مستمرة.

واسمحوا لي، لكي أنتقل إلى مشكلة الكونغو هذه، بأن أقول شيئا واحدا. لقد اشتركت في مفاوضات السلام بين يونيتا وحكومة أنغولا فيما يعرف اليوم ببروتوكول لوساكا. وسيكون هذا محل تقدير - وأنا لا أحاول التهرب من أي مسؤولية أو أخطاء وصعوبات يمكن أن ترى في ذلك؛ وأضم صوتي تماما إليهم - أن تكون هذه هي الصعوبات التي أريد التحدث عنها فيما يتعلق بكل هذه الحالات الصعبة. وعندما اشتركنا في الحالة في أنغولا كانت الأمم المتحدة قد عالجتها بالفعل في محافل مختلفة وفي أوقات مختلفة ومع بلدان مختلفة واشترك في العملية ميسرون ومعانون آخرون.

ولعلي أقول إن قضية الكونغو مختلفة تماما من جوانب كثيرة. وأول بند تحدث عنه ممثل البحرين هو التزام الأطراف بالاتفاق. وأستطيع أن أقول للمجلس بصراحة إن هذا الاتفاق الذي وقعت عليه جميع أطراف الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو نتاج ساعات طويلة استغرقها إعداده وإن كانت برئاستنا. ولو نظرنا إلى الوراء، إلى توقيع الاتفاق لوجدنا أن أيا من أطراف هذا الاتفاق لم يعرب إطلاقا عن قلق أو مجرد شك في مضمون الاتفاق. فهو أساسا اتفاقهم. والطريقة الباهرة التي تمت بها المفاوضات لا تعطيني الأمل والتفاؤل فحسب بل والشعور الغامر بالاقتناع أنهم، الذين تفاوضوا على هذا الاتفاق - وخصوصا الشعب الكونغولي والمتمردون والبلدان التي ساعدت أيا من الجانبين - سيعتبرونه دائما اتفاقا من صنع أيديهم. ولا يساورني شك في أنهم ملتزمون وسيبقون ملتزمين. فلم يبد أي منهم قلقا على الإطلاق.

وتحدثت كندا عن المشاركة في المناقشة الداخلية؛ ضمن أمور أخرى، وعن دور الأمم المتحدة في ذلك. وفي هذا الاتفاق ثمة نص على تلك المناقشة الداخلية بل وعن أن الجدول الزمني قد وضع. وبطبيعة الحال، فنظرا للتأخير في إكمال التوقيع على الاتفاق، يمكنني القول إننا متأخرون لشهر أو شهرين تقريبا، ولكن ذلك لا ينزع التزام الأطراف بهذا الاتفاق. والواقع أن المناقشة الداخلية مسألة طرحها المتمردون عندما أعلنوا لأول مرة عن وجودهم على الساحة. وقالوا إنهم يريدون أن توسع الحكومة المجال السياسي؛ فهم يريدون مشاركة أوسع من جميع الشعب الكونغولي؛ ويريدون من الشعب الكونغولي أن يتعامل بديمقراطية مع نظام الحكومة؛ وما إلى ذلك.

وهكذا أستطيع أن أقول باطمئنان إن المناقشة الداخلية أو الحوار الداخلي مسألة تهم جميع الشعب الكونغولي - الحكومة والمتمردين وكل فرد. وربما سمعنا أن الرئيس كابيلا كان يحاول الاتصال برئيس دولة سابق سعيا إلى البدء بتنظيم مناقشة داخلية، ولكن لا بد أن المجلس قد سمع أيضا أن الثوار رفضوا فهم لا يقبلون ذلك.

أما اختيار الميسرين أو الوسطاء لهذه المناقشات فهو مسألة أخرى تتطلب موافقة الأطراف المعنية. ونرى أن منظمة الوحدة الأفريقية ستقوم بدورها البالغ الأهمية في هذا الأمر كي تكفل أن يتحلى أي ممن يختاروه بالاحترام والنزاهة بما يجعله مقبولا من أطراف هذا الصراع.

وقد وجهتُ نداء إلى الأمم المتحدة كي تضطلع بدور لتكفل تنفيذ ذلك. وهناك عدة مستويات يمكن عندها القيام بذلك - من الناحية الفنية بالعمل مع منظمة الوحدة الأفريقية في توفير الخبراء الذين يساعدون على جعل

مسألة الحوار الداخلي ناجحة. إن الكونغو مزقتها الحرب. والكونغو، كما نعلم جميعا، بلد ذات موارد ضخمة لا تزال في انتظار الاستغلال. ولذا فإن الأمم المتحدة في الواقع ستضطلع بدور لضمان أن تسلك التنمية في الكونغو طريقا معينا، ولا سيما بعد أن يتم الحوار السياسي وينجح.

إن سلامة الذين سيضطلعون بحفظ السلام في الكونغو، وسلامة الذين سيشرفون على المسائل الإنسانية، أو الذين يجلبون المساعدة الإنسانية إلى الكونغو، مضمونة. والطريقة التي أشبه بها اللجنة السياسية المشتركة واللجنة العسكرية المشتركة، سيدي الرئيس، كما تعلمون، هناك هيئة تسمى منظمة العمل الدولية، وإنني قد كنت نقابيا طيلة حياتي تقريبا - وأعرف في معظم البلدان التي تكون فيها هناك علاقات صناعية مستقرة، فإن ذلك يعود إلي أن روح الاتفاق الثلاثي الأطراف تعمل بفعالية. وعندما تعمل فإنها تجعل الأطراف - أي العامل، والموظف، والحكومة - ملتزمة بشعار قد تكون اعتمدته هي من تلقاء نفسها.

وأنا لا أستطيع أن أتصور اللجنة العسكرية المشتركة أو حتى اللجنة السياسية المشتركة تعمل بطريقة تختلف عن هذه. فروح المسؤولية الجماعية كامنة فيها. وهي لن تُستغل كمحفل للمساومة من جانب الأطراف المشاركة في هذه اللجنة السياسية المشتركة أو اللجنة العسكرية المشتركة لكي تحاول - "أوه، ربما أكون قد أضعت تلك النقطة أثناء الحديث، والآن يمكن أن استعيدها هنا". لا؛ إن أدوارها منصوص عليها في طرائق العمل؛ وهي ستعمل لدعم وإرشاد قوات حفظ السلام على أرض الواقع.

ولذا سيكون هناك أمان لأن الأشخاص الأعضاء في اللجنة السياسية المشتركة واللجنة العسكرية المشتركة هم الذين كانوا أعداء في يوم من الأيام وهم الأشخاص الذين تقاتلوا ولكنهم قرروا أن يعملوا في سبيل السلام الآن. ولذلك فإنهم سيعملون على تحديد العقبات والجوانب الشاغلة لإنجاح عملية السلام. ولا يفوتني أن أذكر أن سلامة القائمين على حفظ السلام، بل وسلامة العاملين في الجهود الإنسانية، لتقديم المساعدة، ستكون مضمونة.

ففي المقام الأول، إن الذين كانوا منا في الكونغو بأنفسهم يرون علامات الإرهاق من الحرب بادية على وجوه الكثير من الناس. وقد تقولون "ولكن الذين يقاتلون ليسوا من الناس العاديين". والواقع أن القوى الموجودة في كلا الجانبين أصبحت واقعية اليوم. وهي تعلم أن الشعب الكونغولي أرهقته الحرب ويريد التنمية. وهو لا يستطيع أن يستمر في المعاناة وهو يرى موارده تهدر عبثا. ولذا فإني أعتقد أن هذه هي الروح السائدة حتى بين المقاتلين اليوم. وبوسعي أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، وأعضاء الحكومات الحاضرين هنا، والغائبين، أن سلامة وأمن الموظفين سيتوفران في عملية حفظ السلام وكذلك بالنسبة للذين يشرفون على الجهود الإنسانية.

وكما ذكرت، فقد اجتمعت اللجنة العسكرية مرة. وهي قد اجتمعت في المقام الأول لاعتماد ميزانيتها. واجتمعت أيضا للموافقة على رئيسها، وهو من الجزائر. وكما يعلم المجلس، فإن الجزائر تتولى رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية في الوقت الراهن، ولذا كان عليها أن توفر رئيسا لتلك اللجنة. وكان يمكن أن يأتي الرئيس من بلد آخر، ولكننا سعداء بأن يكون من الجزائر، التي تتولى رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية لهذه السنة. ولذا فإن لدينا الجنرال رشيد للآلي، رئيسا للجنة العسكرية المشتركة.

لقد اجتمعت اللجنة السياسية المشتركة واللجنة العسكرية المشتركة، وقامتا بأعمالهما الأولية. بل تلقينا رسالة للتو مفادها بأن الاجتماع المقبل للجنة العسكرية المشتركة سيعقد في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وعليه فقد تم تحديد تاريخ بالفعل، والأمور تسير، وأنا واثق من أن الإجراءات الكفيلة بإحلال السلام كما وضعت هنا، وهي معروفة جيدا، ستجري متابعتها. ونحن لا نحاول أن نختصر الطريق أو نلتف حول أي شيء. وكل ما نحاول أن نقوله الآن هو إنه بعد أن تم إرسال فريق موظفي الاتصال العسكري، يجب أن يذهب فريق للمسح التقني وأن يجري تقييما للحالة على أرض الواقع ثم تتبع بعد ذلك الجهود الأخرى.

ونحن في منطقة البحيرات الكبرى وفي القارة الأفريقية ككل لدينا رغبة في التضامن، ورغبة في التعاون. والمجلس يعلم أن أفريقيا تعمل فرادى، وكل بلد يسعى لتنفيذ خطته الداخلية الخاصة به؛ وقد استغرقنا زمنا ليتبين لنا أنه مع الاختلافات القائمة في قوتنا الاقتصادية من بلد إلى آخر، يتعين علينا أيضا أن نتحرك بسرعة أكثر كثيرا. ولأفريقيا معالم بارزة يمكن للمرء أن يذكرها، تتمثل في معاهدة أبوجا بنيجيريا، وبالطبع هناك معالم أخرى عديدة استهدفت إقامة أجهزة يمكن لنا من

خلالها أن نتضافر مع المجتمع الدولي، مدركين أن جهودنا الفردية قد لا تكون كافية.

وإذا كان لي أن أتكلم عن أفريقيا، سيدي الرئيس، فقد أشرتم إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق المراقبة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونحن في منطقة الجنوب الأفريقي لدينا الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ ولدينا السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا؛ ولدينا بضع لبنات أخرى تشكلت على القارة الأفريقية لتيسير جهودنا في التعاون مع العالم الخارجي، سواء أكان الاتحاد الأوروبي أم الولايات المتحدة، وبالطبع مناطق أخرى من العالم. وإننا حريصون حرصا شديدا على السعي إلى تحقيق أهدافنا هذه، وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجهنا، فقد أبقينا أبوابنا مفتوحة. وسنظل نفعل ذلك لأننا بحاجة إلى هذا التضافر والتعاون، لنتمكن من الاستمرار في أداء المهمة التي نضطلع بها.

صحيح أنه كثيرا ما يقال إن أفريقيا سريعة في خلق المشاكل لنفسها، وما إن تظهر المشاكل حتى يهرع الأفارقة إلى أوروبا، وهم يذهبون ويبحثون عن وسطاء في أوروبا، ليأخذوا شجارا بين كينيا وأوغندا إلى روما، وليأخذوا شجارا بين زمبابوي وزامبيا إلى هولندا. ولكننا في هذه المرة قلنا "دعونا نحاول أن نتخذ مبادرتنا نحن بأنفسنا. وهذه مشكلة أفريقية؛ فلماذا لا تكفي مبادرة أفريقية لإيجاد الحل؟" وأوروبا بطبيعة الحال في مرحلة متقدمة، اقتصاديا وسياسيا، ولأننا أعضاء في أسرة واحدة - الأمم المتحدة - فحتى عندما نقوم ببذل جهدنا فإننا لا نتردد في طلب يد الصداقة منكم لتقدموا ما يمكن أن تقدموه من أي دعم. ولكن ستكون التكلفة فوق طاقتكم، إذا ما تطلعنا، بعد قيام مشكلة في أفريقيا، إلى أوروبا وأمريكا إلى بذل الجهد لحل المشكلة وكذلك المال. ونحن نقول بصورة تدريجية، "لا. دعونا نتحمل المسؤولية. دعونا نضطلع بها، وإذا كان لنا أن نطلب المساعدة، فستكون لإكمال الجهود التي نبذلها". وربما تقولون إنني أسيئ استخدام كلمة "إكمال"، إذا لم نوجد القدرة المالية الأولية. إننا نحاول. والواقع أنه عندما بدأ بذل هذا الجهد، حتى بوجود اقتصاد هش وضعيف جدا، تمكنّا من السفر في أنحاء المنطقة قبل طلبنا المساعدة. وأيضا أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، إذ أن بلادكم قدمت مساعدة هائلة. ولقد كان ذلك بعدما قلنا، "إذا كان ممكنا لنا أن نعمل، فلنعمل ولنصغ للمشكلة". وهكذا ذهبنا وحاولنا أن ننهي العمل. ونحن نحاول أن نتحمل هذه المسؤولية فيما نطلب المساعدة من بلدان في أوروبا وأمريكا.

إن مسألة الالتزام هذا تكررت من وقت إلى آخر، فالمملكة المتحدة ذكرتها أيضا. واسمحوا لي أن أقول إن الالتزام قائم، وإنه لا يمكن فصل دور مجلس الأمن عنه. وعلى مجلس الأمن تقع المسؤولية الرئيسية عن كفالة تحقيق سلام وأمن دوليين. ولقد أشرت في وقت سابق إلى الشرق الأوسط، على الرغم إنني لم أشر سوى إلى الرئيس ياسر عرفات. فالولايات المتحدة ثابتة للغاية في موقفها، مثلما الحال بالنسبة لمجلس الأمن. ولو لم يكن هناك التزام من جانب المجتمع الدولي بمشكلة الشرق الأوسط التي طال أمدها، ولو تركت ليحلها الشرق الأوسط وحده، لم تكن لتصل إلى المرحلة الراهنة. ولا يسعني إلا أن أشكر المجلس، وأن أؤكد مجددا على الحاجة إلى الالتزام نفسه لكفالة إحلال السلام في ناحية من أنحاء العالم. وكفالة إحلال السلام في جميع أنحاء العالم؛ ويجب أن ننظر في احتياجات السلام في الكونغو وفي أفريقيا تماما بالطريقة نفسها.

ومجلس الأمن ليس غائبا على الإطلاق ولم نجده متعبا أبدا. فيجري توقيع اتفاق يتعلق بالشرق الأوسط في يوم وفي اليوم التالي ينقض الاتفاق، إلا أن المجلس يلتقط أجزاءه ويجمعها ويتحرك قدما. ونحن نتطلع اليوم إلى الشرق الأوسط بقدر أكبر من التفاؤل، بعد سنوات عديدة من التشاؤم. ومثلما قلت، كنت هنا قبل ٢٦ عاما في أوج الحرب الباردة، وكان المرء يعتقد أن المشكلة ستكون منتهية بحلول هذا اليوم. بيد أنها لا تزال قائمة. وبوسعي أن أؤكد للمجلس ونحن في أفريقيا نريد ذلك الالتزام نفسه، وسنشبك أيدينا بيد المجلس لأن هناك حاجة إلى إحلال السلام، ولأن هناك دورا لمجلس الأمن. فليضطلع بالدور نفسه الذي اضطلع به في الماضي. وليضطلع بدوره الآن على النحو الأكمل وليكفل السلام لنا في أفريقيا.

إن للأمم المتحدة وطبعا البلدان الأخرى في العالم دورا تضطلع به في مساعدتنا. ولقد تكلمنا عن عقد مؤتمر أكبر من غيره فيما يتعلق بعملية السلام من أجل إزالة التوترات في منطقة البحيرات الكبرى. وتبقي منظمة الوحدة الأفريقية هذه المشكلة قيد نظرها وهي تتصدى لها بجدية تامة. وبصراحة، إنني متأكد أنه حتى عندما

نحضر لعقد اجتماع معين عن طريق الآلية أو الهياكل القائمة في منظمة الوحدة الأفريقية أو على مستويات دون إقليمية أخرى من قبيل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أو السوق المشتركة لشرق أفريقيا وجنوبها، فإننا سنتصل بالأمم المتحدة ونتأكد من أن تضطلع بدورها في توفير الخبرة التقنية. ونحن مدينون جدا للأمم المتحدة. فمنذ اليوم الأول، عندما بدأت المشكلة، وصلت الأمم المتحدة وجاءت إلى الاجتماع الثاني ولم تفارقنا أبدا. فعملنا معا على نحو جيد طوال الوقت. وللأمم المتحدة دور تضطلع به في مواصلة السعي إلى إحلال السلام في أفريقيا.

إنني أشكر ممثلي الصين وغابون على بيانيهما اللذين ينمان عن التأييد. وأشكر ممثلة الأرجنتين. التي أكدت مجددا ثلاث نقاط من النقاط الست التي أشرت إليها بشأن ما نريد. وبفضل الأنباء التي وردتنا اليوم، علمت أن البلدان التي تتوجه إلى تيمور الشرقية تطلب ولاية مناسبة جدا بغية التصدي للحالة على الأرض. وهذا ليس شعارا. إنما حقيقة، وإذا أردنا أن نتصدى للمسألة بفعالية، يجب أن يكون هناك سبيل مناسب للقيام بذلك. لذلـــك، هناك حاجة إلى إنشاء ولاية مناسبة لا تجبر الناس بـــل تعطيهم نوعـــا مـــن المرونة حتى يقدموا ما يستطيعونه من حيث بذل الجهـــود المطلوبة لإحلال السلام. وإلا فإن الذين يرسلون قد لا ينظر إليهم بوصفهم يقومون بممارسة فعالة.

إن أفضل سبيل لإنهاء بعض مشاكلنا، ليس في منطقة البحيرات الكبرى فحسب، بل في قارة أفريقيا باسرها، هو توسيع النطاق السياسي، ومحاولتنا قدر الإمكان إضفاء الطابع الديمقراطي على حكوماتنا. ونحن ندرك أنه ليس هناك نموذج شامل معيـــن. فكل بلد سيعتمد نموذجا خاصا به. بيد أن هناك خصائص عامة وشاملة للديمقراطية التي نفهمها بوصفنا دولا، ونعتقد أنه إذا أتيح لنا أن نقوم بعملنا وننفذ مخططاتنا دون أن نتخذ قرارات متهورة، فإن الممارسة ستنفذ في قارة أفريقيا بفعالية.

لقد حضرت في تموز/يوليه مؤتمر القمـــة العادي لمنظمة الوحدة الأفريقية في الجزائر، حيث اتخذنا قرارا بعدم الترحيب بأي شخص يتسلم السلطة مـــن الباب الخلفي مستعملا وسائل غير قانونية أو ديمقراطيـــة. فهـــذه خطوة هائلة في قارة أفريقيا. ونحن ندرك أن شعوبنا بحاجة إلى السلام ولن يأتي هذا السلام إلا إذا أصبحنا ديمقراطيين بما فيه الكفاية. بيد أن الخبراء يقولون إنه عندما يعيش الناس في فقر، فإن الديمقراطية تصبح وهما؛ وهذا مدعاة لمزيد من العنف. لهذا السبب نواصل القول، "نرجو أن تلغوا ديوننا الخارجية التي تشدنا إلى أسفل". وسيكون بمقدورنا حينئذ أن نبذل جهودا مـــن أجل المضي قدما في سبيل إضفاء الطابع الديمقراطي على القارة.

ولقد أكدت الولايات المتحدة مجددا المسألة المتعلقة بالولاية المناسبة. نعم إننا بحاجة إلى ذلك بغية إحلال السلام في الكونغو. والواقع أننا بحاجة إلى بذل جهود بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع بلدان أوروبية ومع جميع حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لأننا بحاجة إلى إحلال السلام هناك. ولعل الهياكل غير واضحة تماما، بيد أننا سنحاول كفالة أنه عندما تحمل منظمة الوحدة الأفريقية الراية الأفريقية مثلما يجب أن تفعل، فهي ستفعل ذلك كي يعلم بقية العالم كيف نعمل وكيف نتعاون.

إن العمل الذي نطلبه من ولاية الأمم المتحدة لحفظ السلام يعنى بحفظ السلام وإنفاذ السلام على حد سواء. ولهذا السبب قلنا إننا بحاجة إلى ولاية مناسبة. فمطاردة المجموعات المسلحة ونزع سلاحها ليس عملا تستطيع أن تضطلع به قـــوات حفظ السلام دون أن يرافق ذلك جهود وتدابير مناسبة، فاللجنة العسكرية المشتركة التي تعمل في إطار اللجنة السياسية المشتركة ستكون قادرة على تحديدها. لذلك ومثلما قلت عن طريق التعاون، يجب عدم استعمال اللجنة العسكرية المشتركة كمحفل للمقايضة بل كمحفل لتقريـــر العقبات وتحديدها. ونحن نعتقد أن القوات التي ستتواجد هناك وتعمل عن كثب مع اللجنة السياسية المشتركة واللجنة العسكرية المشتركة ستكون قادرة على معرفة هوية الذين يسببون المشاكل وتعقبهم وتجريدهم من السلاح.

ونحن نعرف أن بعض من مجموعات المتمردين هذه قد تتلقى دعم الحكومات. وتلك الحكومات هـــي اليـــوم أعضـــاء في اللجنـــة السياسية وفي الهيئة العسكرية المشتركة، وليـــس هنـــاك من سبيـــل يمكن لها فيـــه أن تتعـــاون مع قوات أنيطت بها مسؤولية نزع أسلحتها. ونعتقد أن هذا سيكون مفيدا تماما.

وبالنسبة للمسألة المتعلقة بالمناقشة الداخلية، فإن الجهود تبذل الآن فعلا، والانتهاء منها قد يتأخر بضعة أيام، بسبب التأخر في التوقيع. واتصل بي هاتفيا قبل يومين من مغادرتي الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية. فهم يفتشون عن شخص يضطلع بدور الميسر - أي شخص يتمتع بالمصداقية وتقبل به الحكومة والأحزاب السياسية الكونغولية والمجتمع المدني، وذلك كي تبدأ المناقشة الداخلية والحوار. وقد أعد لذلك جدول زمني، ونعتقد أنه حالما تبدأ جهود حفظ السلام، من أجل ضمان أمن المشاركين في المناقشة، فإن الأمور ستتحرك، وستتحرك بسرعة كبيرة.

وإنني لا اشير بأي شكل من الأشكال إلى عدم وجود الأمن، ولكن جرى الإعراب عن شيء من الخوف، وبالتالي فإن ميسر هذا الحوار الداخلي سيتأكد من أن الطريق والسوقيات الأخرى ذات الصلة مقبولة لدى الأطراف للاستمرار في المناقشة.

نعم، من الممكن، بل من المستصوب، نزع أسلحة جميع تلك القوات - جمهورية الكونغو الديمقراطية، والقوات المسلحة الرواندية السابقة، وجيش الرب للمقاومة، وجبهة الإنقاذ الوطني لأوغندا، وانتراهاموي، وغيرها. أنه لأمر مستصوب وممكن؛ وسيضطلع به. وأعتقد أن الآلية موجودة لضمان التنفيذ الناجح لحفظ السلام والإنفاذ، ولذا أعتقد أنه سيتم الاضطلاع بذلك.

نعم، إنني أقدر الملاحظات التي قدمتها سلوفينيا، وسنعمل كل ما في وسعنا لضمان اضطلاعنا بمتابعة وتنفيذ تلك الأفكار التي تتعلق بالمدى القصير وتلك المتعلقة بالمديين المتوسط والطويل، وذلك كي تتم متابعة عملية السلام نفسها حتى الانتهاء الناجح من الحوار الداخلي.

فمع إنشاء الهيئة العسكرية المشتركة، فإننا في أفريقيا نحاول لوحدنا أن نقدم بعض المساهمة فيها، إلا أن هذا قد لا يكون كافيا. ولهذا السبب ناشدت تقديم إسهامات سخية لضمان أداء الهيئة لعملها بفعالية في تحديد المحالات والعقبات وفي ضمان عدم تعرض قوات حفظ السلام لمخاطر وأخطار لا لزوم لها في العملية. ولذا فإنني ما زلت أريد التوجه بنداء من أجل تقديم هذه المساعدة. فهي ضرورية جدا.

وفيما يتعلق بنوع القوات التي يمكن أن تذهب إلى هناك، فإن الشرط الوحيد هو أن تكون من بين البلدان المقبولة لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولذا فإنها يمكن أن تكون قوات من داخل البلدان التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية أو من البلدان الأخرى التي تقدم المساعدة. ولكن بما أنه قيل إن أفريقيا بحاجة لأن تضطلع بمسؤولية أكبر، فقد اعتقدنا أننا بمساعدة الأمم المتحدة، ربما نتمكن من زيادة عدد الفيلق الأفريقي في القوات التي ستتوجه إلى هناك، ولكن هذا لا يعني أن أقول بأنه قد لا يمكن للآخرين أن يكونوا جزء من هذا الترتيب.

وحتى إذا كان دورنا هو بصورة واضحة جدا عبارة عن دور في اللجنة السياسية، التي تتكون من بلدان أفريقيا كانت أعداء في فترة ما، وكذلك في الهيئة العسكرية المشتركة، فإن بإمكاننا أيضا أن نكون جزءا من قوات حفظ السلام التي ترسلها الأمم المتحدة. وإننا نتوجه بنداء لتقديم التمويل لمساعدتنا في إرسال هذه القوات إلى ميدان العمليات، من أي مكان قد يأتون منه - وكلما كان ذلك عاجلا كلما كان أفضل. وإننا نشعر بالخوف من أننا إذا لم نتمكن من المحافظة على هذا الزخم، فإن شيئا يمكن أن يبرز على نحو غير متوقع وربما يعيد عقارب الساعة إلى الوراء ويبلبل النظام الحالي والسرعة التي تتحرك بها الأمور الآن.

وكما قلت، فإن الاجتماع القادم للهيئة العسكرية المشتركة، الذي حدد موعده في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، تفصلنا عنه أسابيع فقط. ولذا فإننا نتطلع قدما إلى تعاون مجلس الأمن، إذ أن دوره يعد رئيسيا.

وبالإضافة إلى ذلك، وعندما نذكر القوات الأفريقية، فإننا نتكلم عن قوات لحفظ السلام تحت إشراف الأمم المتحدة. وإننا على استعداد لمواجهة التحدي، لأنني أعتقد أن الحالة تتطلب منا التحرك بسرعة لكي نبدأ العملية الداخلية نفسها، هذه العملية التي ستؤدي إلى إحلال سلام داخلي دائم للكونغو.

وهذا أقصى ما أستطيع الوصول إليه. فإذا كانت هناك أية مجالات لم أوضحها، فإنني على استعداد للعودة إليها وتوضيحها، لأنني لا أعتقد أنه كان هناك أي حوار بين أفريقيا ومجلس الأمن. وبما أنني هنا، سيدي

الرئيس، وبما أنني نقابي، فلماذا لا تجعلني أقوم ببعض العمل الإضافي؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): **أشكر الرئيس شيلوبا على التوضيحات التي قدمها استجابة للأسئلة التي طرحها عليه أعضاء المجلس. ولا أظن أننا سنجعله يقوم بعمل إضافي.**

ليس هناك متكلمون مدرجون في قائمتي وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠
